جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر
مركز الدراسات
والاستشارات الزراعية

**المؤتمر الدولي**
**الثروة السمكية والأمن الغذائى في الدول العربية والإسلامية**
في الفترة من ٢٢-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣م

# التشريعات المصرية المنظمة للسماكة فى مصر
# من منظور بيئى - إدارى - إنتاجى

إعـــــداد

**دكتور / عبد الحميد محمد عبد الحميد**

أستاذ ورئيس قسم إنتاج الحيوان
كلية الزراعة – جامعة المنصورة – مصر

مركز صالح كامل – جامعة الأزهر – مدينة نصر – القـاهرة –
ت: ٢٦١٠٣٠٨-٢٦١٠٣١١ فاكس: ٢٦١٠٣١٢
www.SAKC.gq.nu
E-mail:salehkamel@yahoo.com

كلية الزراعة – جامعة الأزهر – مدينة نصر – القاهرة –
ت: ٤٠٢٤١٣٢-٤٠٢٤١٩٠ فاكس: ٤٠١١٧١٠
E-mail:azwolla@yahoo com

# التشريعات المصرية المنظمة للسماكة فى مصر
# من منظور بيئى – إدارى – إنتاجى

**دكتور/ عبد الحميد محمد عبد الحميد**
أستاذ ورئيس قسم إنتاج الحيوان
كلية الزراعة – جامعة المنصورة – مصر

**مقدمة:**

بلغ إنتاج مصر السمكى عام ٢٠٠٠م حوالى ٧٢٤ر٤٠٧ ألف طن، منها ٥٣% من مصادر طبيعية والباقى (٤٧%) من الاستزراع السمكى (غالبيته (٣ر٤١%) من الاستزراع الأهلى غير الحكومى)[١، ٢]، محققاً اكتفاء ذاتيا ٣ر٧٧%[١] (وصحته ٢ر٦٨%[٢])، ليكون نصيب الفرد السنوى ٦ر١٤ كيلو جرام[١] (وصحته ١٢ كجم)[٢]. ثلثى هذا الإنتاج الطبيعى من المياه الداخلية (بحيرات ومنخفضات ونهر النيل وفروعه) والثلث الأخير من البحار (أبيض وأحمر وخليج السويس)، ونصف الإنتاج المستزرع أسماك بلطى، بينما الربع الثالث عائلة بورية والربع الأخير مبروك حشائش[١].

**التشريعات المحلية فى شأن الصيد والاستزراع السمكى والمياه:**

القانون رقم (١٢٤) لسنة ١٩٨٢م [الجريدة الرسمية فى ٢٥ أغسطس ١٩٨٣م – العدد ٣٤ (تابع) – قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣م بإصدار قانون فى شأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية ولائحته التنفيذية (بقرار وزارى رقم (٣٠٣) لسنة ١٩٨٧م المنشور فى الوقائع المصرية فى ٢٨ أبريل ١٩٨٧م – العدد (٩٩) – الصفحة الثانية – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة – ١٩٩٣م] لم يشمل الأقفاص السمكية، وتتضمن عدم جواز وجود شباك أو أدوات غير مرخص بها على المركب أو ممنوع الصيد بها، كما لا يجوز لأى شخص حيازة هذه الأدوات فى مواقع الصيد (مادة ٩)، كما لا يجيز صيد أو بيع أو حيازة أسماك طازجة أو مجففة أو مملحة تقل أطوالها أو أحجامها عما يحدده قرار وزير الزراعة (مادة ١٠)، وأجاز (بترخيص من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية) إنشاء الجزر والجسور والسدود بالبحيرات وشواطئها، وكذلك تحويط أو تجفيف أى مساحة مائية وإنشاء مزارع للأسماك بالبحيرات (مادة ١٤)، وغرامة هذه المخالفة ٥٠٠ – ١٠٠٠ جنيه (مادة ٥٢) ولم يجيز إدخال أسماك أجنبية أو بويضاتها أو برقاتها إلا بتصريح من هيئة تنمية الثروة السمكية واستشارة معهد علوم البحار (مادة ١٧). ولم يجيز جمع أو نقل أو حيازة زريعة أسماك إلا بتصريح من هيئة تنمية الثروة السمكية (مادة ١٩)، ومخالفتها تغرم بمبلغ ٥٠٠ – ١٠٠٠ جنيه (مادة ٥٢). ولم يجيز تجفيف أى مساحة من البحيرات إلا بعد إقرار عدم

صلاحيتها للاستغلال السمكي من الزراعة والري والتخطيط والحكم المحلي وعلوم البحار والهيئة). ولم يجيز القاء مخلفات المصانع والمبيدات الزراعية والمواد السامة في المياه (مادة ١٥)، ومخالفتها تغرم بمبلغ ٥٠٠ – ١٠٠٠ جنيه (مادة ٥٢)، وعقاب مخالفة المواد (١٠، ١٧) بغرامة مقدارها ١٠٠ – ٥٠٠ جنيه. بينما غرم مخالفة المادة (٤٩) الخاصة بتحديد مناطق مخصصة للاستزراع السمكي بغرامة مقدارها عشرون جنيها!!. وحددت لائحته التنفيذية نوع حرفة الصيد في كل بحيرة ومساحتها، وأطوال الأسماك المختلفة المسموح بالتجارة فيها.

القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢م في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية [بالجريدة الرسمية في ٢٦ يونية ١٩٨٢م – العدد (٢٥ مكرر) ولائحته التنفيذية بقرار وزير الري رقم ٨ لسنة ١٩٨٣م (الوقائع المصرية – العدد ٣١ – في ١٩٨٣/٢/٥) في مجموعة تشريعات حماية البيئة من التلوث (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – الجزء الأول – الطبعة الثانية – ١٩٩٤م – القاهرة)] تضمن ضوابط ومعايير ومواصفات مياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية السائلة المصرح بصرفها إلى مسطحات المياه العذبة وخزانات المياه الجوفية، وضرورة سحب عينات دورية للتحليل بمعرفة معامل وزارتي الصحة والري، وهو معدل للقانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٢م في شأن صرف المتخلفات السائلة [الجريدة الرسمية في ٢١ مايو ١٩٦٢م – العدد (١١٤) ولائحته التنفيذية بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم (٦٤٩) لسنة ١٩٦٢م (الوقائع المصرية في ٢٨ يناير ١٩٦٣م – العدد (٨ مكرر) في مجموعة تشريعات حماية البيئة من التلوث – الجزء الأول – الطبعة الثانية من الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة – ١٩٩٤م)].

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨م [الجريدة الرسمية في ٥ ديسمبر ١٩٦٨م – العدد (٤٩) – مجموعة تشريعات حماية البيئة من التلوث الإشعاعي والتلوث البحري – الجزء الثاني – طبعة أولى – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة ١٩٩١م] يغرم ربان السفينة الذي يلقي الزيت أو مزيجه في البحر بغرامة مالية من ٣٠٠ – ٣٠٠٠ جنيه، وفي حالة العودة لا تتجاوز الغرامة ٦٠٠٠ جنيه، وفي حالة الضرورة (لإنقاذ السفينة أو لشحنتها أو للأرواح) تنخفض الغرامة إلى ١٠٠ – ٣٠٠ جنيه، وتستثنى منها السفن الحربية. بينما في حالة تلويث المنشآت للبحر بالزيت فإن الغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه، وفي حالة العودة قد تصل إلى ١٠٠٠ جنيه!!.

غلظت هذه الغرامة فى قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م [الجريدة الرسمية فى ٣ فبراير ١٩٩٤م – العدد (٥) – القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم (٣٣٨) لسنة ١٩٩٥م – الطبعة الخامسة – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة – ١٩٩٨) إلى ١٥٠ – ٥٠٠ ألف جنيه لتلويث السفن للمياه بالزيت أو مزيجه، وإلى ٧٠ – ٣٠٠ ألف جنيه للمنشآت الملوثة للبحر بالزيت.

**المنظور البيئة للتشريعات المحلية:**

رغم ما تضمنتها التشريعات من محاذير تضمن سلامة المنتج واستدامته، إلا أن القوانين غير مراقبة التنفيذ، مما أدى بالصيادين لصيد مخالف لحجم السمك وسعة فتحات الشباك ونوع حرف الصيد وتوقيتات وقف الصيد، ويستمر ردم الشواطئ للبحار والبحيرات، وتستمر السفن النيلية والفنادق العائمة فى التلويث، وصب مخلفات صرف صناعى بأنواعه (دون معالجة) على المجارى والأجسام المائية، إلى غير ذلك مما لوث المياه والأسماك وأدى لنفوقها، فتضررت الأهالى من المستثمرين فى مجال الاستزراع السمكى، فرفعت مثلا قضايا عديدة من أهالى قرى العدلية، الحورانى، البستان وغيرها بمحافظة دمياط مطالبين بتعويضات مالية لتضررهم من نواتج صرف محطة كهرباء كفر البطيخ التى أدت لنفوق أسماكهم المستزرعة فى أقفاص شبكية عائمة بفرع دمياط من النيل (مثل الدعوى رقم ١٢٧٤ لسنة ١٩٩٩م.ك.د.، القضية رقم ٨٤٣ لسنة ٢٠٠١م.ك.د.، القضيتين رقمى ٩١٨ و٩٤٣ لسنة ٢٦ ق.م.د. وغيرها) لارتفاع pH الماء ودرجة حرارته، ونقص أوكسجينه الذائب، ومحتواه من الهيدرازين (مادة مسرطنة تستخدم لمنع الصدأ) من جراء غسيل غلايات المحطة بموانع الأكسدة، واستخدام كم كبير من الأحماض والقلويات لمعادلة الراتنجات، ولاستخدم الماء فى التبريد، فيخرج الصرف ملوثا حرارياً وكيماوياً مخالفاً للقوانين المنظمة لخواص وضوابط مياه الصرف الصناعى المرخص بصرفه على المسطحات المائية. ويشتد التلوث ليلا لعدم مراقبة الصرف فى المحطة من قبل مسئولى معمل البيئة، إذ بلغ pH ماء الصرف للمحطة ليلا ١١. إلا أنه للأسف تم تعيين خبراء وما هم بخبراء ولا علاقة لهم بالسمك فافتروا ظلما على المستزرعين بأنهم يأتون بأسماك غريبة عن النيل، ويقدمون لها الدم والجثث كعلف!، وان نفايات السمك تغض وتنتج الأفلاتوكسين! وان المواد المصنوع منها الأقفاص ضارة! وكلها ادعاءات وتخمينات دون أى دراسة تؤكد مزاعمهم. بل أن المحطة تحلل عيناتها بنفسها (أى خصم وحكم فى ذات الوقت) بالمخالفة للقانون (٤٨ لسنة ١٩٨٢م، ٤ لسنة ١٩٩٤م، ١٢ لسنة ١٩٩٤) الذى ينص على أن هذا من عمل معامل وزارة الصحة.

وقد أرجعت الدراسة الميدانية إلى أن النفوق الجماعى والفجائى المتكرر لأسماك منطقة دمياط يرجع لشدة انخفاض تركيز الأوكسجين الذائب وارتفاع تركيزات النيترات والفوسفات والحديد فى الماء مما يشكل خطورة على حياه وإنتاج السمك. وانعكس التلوث المائى على الأسماك بتراكم العناصر الثقيلة فى أنسجتها، وكان تراكم الحديد > الزنك > الرصاص > النيكل > النحاس فى عضلات السمك. وهذا يلقى الضوء على سوء حالة المياه والأسماك فى المنطقة مما يستوجب مراعاة تطبيق القوانين البيئية حرصا على الإنتاج السمكى وصحة الإنسان أولا وأخيرا.[٣]

والتلوث ليس قاصر على نهر النيل وفروعه، بل كذلك فى معظم البحيرات، فتشير دراسة القطاع الشمالى الغربى لبحيرة المنزلة (منطقة المثلث) لشدة ملوحة المياه وارتفاع محتواها من الباريوم والكلوريدات والكبريتات والفوسفات، مما يشير لتلوث متعدد المصادر فى البحيرة[٤]، ومما ساعد على تراكم كميات رصاص وكادميوم فى عضلات الأسماك أعلى عن الحدود المسموح بها والموصى بها قوميا ودولياً، وقد كان حد التلوث أعلى فى أسماك البورى عن الطوبار عن الدنيس.[٥]

ولا تعانى الأسماك من التلوث المائى فقط بل أيضا تعانى من التلوث الغذائى، إذ تتواجد السموم الفطرية (أفلاتوكسين وأوكراتوكسين) فى أعلاف الأسماك (٧٤٩، ٣٣٨٨ جزء/بلون أفلاتوكسين $B_1$، ١١٠ – ١٦٣ جزء/بليون أوكراتوكسين A).[٦،٧،٨] ومن ثم ثبت وجود متبقيات الأفلاتوكسين فى الكائنات المائية (أسماك طوبار وبورى وجران وبلطى، أم الخلول، بكلويز) بتركيزات تراوحت ما بين ١٨٥، ٣٧٢ جزء/بليون. وتتباين حساسية الأسماك للأفلاتوكسين بتباين أنواعها لتباينها فى طرق أيض التوكسين.

ويعد الإفراط فى التسميد والتغذية أحد مصادر التلوث كذلك (بالأمونيا والفوسفور واستهلاك الأوكسجين)، هذا علاوة على التجفيف المستمر لشواطئ البحيرات والبحار (لإنشاء وامتداد قرى سياحية وزراعة نباتية وإنشاءات ومبانى) أدى إلى انقراض أنواع سمكية للتلوث وهدم مواطن معيشة وتكاثر أنواع سمكية معينة.

ناهيك عن التلوث الجينى الناشئ من التعديل الوراثى الذى لا يعلم تأثيره المستقبلى على الكون إلا الله، فهو قنبلة جينية تسوق لها الشركات الأمريكية وتهدد بها الكون بحجة إنهاء الجوع فى العالم بحلول عام ٢٠١٥م، وفى الواقع هى مكاسب مادية لشركات أمريكية من جهة

ومن جهة أخرى إتلاف وفـــاء لكل مصادر التنوع البيولوجى واستئثار بمصادر غذاء الكـــون فى أيدى عصابة أمريكية.

ويشكل الديوكسين أحد أخطر مصادر تلوث الأسماك وتسمم الإنسان، لشـــدة ســـرطانيته وانتشاره فى الماء بفعل النشاط الآدمى داخل وخارج الماء، فمصدره المواد البترولية ومنهـــا البلاستك والكلور والحرق والقمامة ومصانع المبيدات والمنظفات والأفـــران. ويتركـــز فـــى الأسماك من الماء والغذاء من حولها فيسرطن الإنسان المستهلك لهذه الأسماك.

**المنظور الادارى للتشريعات المحلية:**

المدقق فى التشريعات المحلية يصل إلى نتيجة أن هناك شبكة تداخلات إدارية فيما بين وزارات وإدارات وهيئات الزراعة والرى والصحة والســـكان والحكـــم المحلـــى والتخطـــيط والبيئة! مما يجعل المواطن أو المستثمر فى حيرة ولا يصل لمأربه بشكل سليم، فمـــا تجيـــزه وزارة تلغيه أخرى. ولا يشتركوا إلا فى شئ واحد هو جمع الجباية فى شكل رسوم تصاريح ومحاضر وضرائب وغيره، مما دعى قطاع المستثمرين إلـــى أن يجـــأوا بأصواتهـــــم فـــى المؤتمرات والاجتماعات والجمعيات ينادون بتوحيد جهة يتعاملون معها لإنهاء أعمالهم بشـــأن الاستزراع السمكى والصيد والمصايد.

فالتعددية الإدارية هذه إحدى أسباب معوقات تنمية الاستزراع الســـمكى فـــى مصـــر، وبسببها تتعدد الإحصاءات وتتضارب[٢،٩،١٠،١١]، فلا يمكن القطع باستهلاك الفرد السنوى مـــن الأسماك، ولا بنسبة الاكتفاء الذاتى من الإنتاج السمكى وغيره من الإحصـــاءات المتضـــاربة والناقصة. بل أدى ذلك التخبط إلى عدم استقرار المنتجين لعدم إحساسهم بالأمان وبمشروعية وجودهم، فيطلق عليهم بالمزارع المؤقتة، ورغم ذلك يدخل إنتاجهم ضمن الإحصاء القومى!!، أى أنه معترف بهم وغير مسموح ببقائهم رغم مشاركتهم الحكوميـــة فـــى مناصـــفة الإنتـــاج السمكى!.

ومن هذا المنطلق خرج القانون رقم (١٥٧) لسنة ١٩٨١م والمعدل بالقانون رقـــم (٨٧) لسنة ١٩٩٣م ليعفى الاستثمار فى المجال الزراعى من الضـــرائب، وتجاهـــل هـــذا القـــانون المزارع والمفرخات السمكية، أليست الزراعة المائية من المجـــالات الزراعيـــة؟ ألا تســـاعد المزارع والمفرخات السمكية فى توفير غذاء عالى القيمة الغذائية مـــنخفض القيمـــة الســـعرية للســـواد الأعظـــم من السكان، مخفضا بذلك الفجـــوة الغذائيـــة ومـــن الاســـتيراد الســـمكى؟

والأغرب من ذلك تصريح هيئة تنمية الثروة السمكية بإنشاء مفرخات أهلية دون التصريح بنقل الزريعة من المفرخات إلى المزارع، مما يجعل رجال الشركة يقومون بمصادرة الزريعة (وبيعها ثانية بمزاد لنفس أصحابها)، أو تقاضى رشاوى لتمرير السيارات (١٠٠ جنية للسيارة الربع نقل)، أليست الدولة أولى بفرض رسوم بدلا من الرشاوى التى تدخل جيوب الأفراد بدلا من خزينة الدولة؟

وفى سرعة اتخاذ القرارات دون الرجوع لأهل العلم ودون دراسة العواقب الاجتماعية صدر قرار وزارى رقم (٢٦٥٥) لسنة ٢٠٠٣م بحظر استخدام هرمون الجنس الذكرى (تستسترون) فى المفرخات حرصاً على الصالح العام والصحة العامة، واعتبر استخدامه مخالفاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣م المادتين (١٧، ٥٥) منه! هل المستثمر غبى ليهدر ماله فى سوء استخدام الهرمون (غالى الثمن) وتلويثه للمجارى المائية؟ هل هناك تعويض للمستزرعين ولأصحاب المفرخات؟ هل هناك تعويض للشعب الكادح الذى يوفر له استخدام الهرمون أسماك آمنة سريعة النمو رخيصة الثمن (لغزارة الإنتاج والمعروض والمنافسة)؟ أم تحارب النجاح وتحارب الشعب فى قوته؟

**المنظور الإنتاجى للتشريعات المحلية:**

وقد تكون مشكلة السموم الفطرية إحدى أسباب تدهور الثروة السمكية وتدهور صحة الإنسان، فقد ثبت أن الأسماك دون باقى الأغذية سببت أعلى نسبة تسمم غذائى للمواطنين ترجع للسموم الفطرية (بأفلاتوكسين و/أو أوكراتوكسين)[١٢]، إذ أن أمان غذاء الإنسان من أمان علف الحيوان "(كما تقول الحكم الإنجليزية Safe food means safe feed) إضافة للملوثات العديدة الأخرى، فهل بعد كم التلوث المائى والغذائى التى لم تمنه غابة القوانين (غير مراقبة التنفيذ إلا فى حالات ومع أشخاص بالعنية!)، وتعدد جهات الإشراف والإجحاف الضريبى، والمخالفات والمصادرات وعدم الترخيص... وغيره، هل ينتظر من أى مستثمر أن يظل طويل النفس ولا يهجر هذا النشاط الاستثمارى فى الاستزراع السمكى؟ عموما تأثر الإنتاج، واختفت أنواع ثمينة، وازدهرت أنواع رخيصة مما تتحمل التلوث، وتدهور التنوع البيولوجى.[١٣،١٤،١٥،١٦،١٧،١٨]

**معوقات تنمية الاستزراع السمكى فى مصر:**

فالاستزراع السمكى فى مصر يواجه كثير من المشاكل والصعوبات تعوق تنميته، من أهمها ما يلى:

- عشوائية الاستزراع السمكى وعدم وجود وضوح رؤية فى شكل خطة قومية.
- تعدد الجهات المسئولة والمشرفة، وتخبط الإدارات وتضادها.
- سيطرة ذى السطوة والمحسوبية على القطاع الأكبر من الاستثمارات فى هذا المجال لعدم تطبيق ضوابط محددة على الكل، وتهريب الأسماك فى الأجسام المائية بعيداً عن الموانى.
- تضارب الآراء والقرارات والتوصيات والإجراءات التنفيذية حسب المصالح ودون النظر إلى الصالح العام، وعدم دقة دراسات الجدوى.
- بداءة طرق الاستزراع، مما يخفض من العائد منه، لعدم إتاحة البرامج والمزارع الإرشادية، ولعدم وفرة التقنيات الحديثة بأسعار ملائمة، ولكثرة الدخلاء على هذا الحقل من مدعى الخبرة والعلم لمجرد الكسب والمنافسة على أى شئ دون تأهيل ولا تعليم.
- ندرة الأعلاف والزريعة، واستخدام حرف صيد وجهد صيد مخالف.
- سوء إدارة الموارد المائية والعمل على تلويثها، باستخدام أغذية ومعدلات تخزين غير ملائمة.
- عدم وفرة المتخصصين من زراعيين وبيطريين وعلميين، خاصة فى الأماكن الحقلية التى فى حاجة إلى جهودهم، وسوء استخدام العقاقير البيطرية ومنشطات النمو.
- دكتاتورية اتخاذ القرارات واغتراب النزهاء والشرفاء لاقتراب ذى الحظوة من آخذى القرارات، فى ظل عدم حساب المرضى عنهم ولا القيادات.
- بعد البحث العلمى عن المشاكل الحقلية.
- عدم وفرة إحصاء دقيق.

- عدم ضمان التشريعات لاستدامة مشاريع الاستزراع السمكى.

- الإجهاد الضريبى.[١٠٠٩]

**وسائل التغلب على المعوقات المذكورة سابقاً:**

- توفير مصدر مياه خالية من الملوثات ومسببات الأمراض، وتوفير وسيلة جيدة للصرف.

- توفير أعلاف خالية من المواد الضارة ومسببات الأمراض بالشكل والجودة والكمية المناسبة، من مصادر موثوق بها، مع اتباع شروط التخزين الجيدة.

- توفير أنواع السمك المقاومة للأمراض، سريعة النمو، جيدة التحويل الغذائى، عالية الطلب عليها، ومن مصادر موثوق بها.

- توفير سبل التحكم فى الأسماك البرية والآفات والأعداء الطبيعية.

- توفير مراقبة صحية للماء والأسماك والعلف والأدوات، والعمال.

- توفير حجر بيطرى فى كل مزرعة لاستقبال السمك قبل فرده أو تخزينه، مع عمل برنامج تحصينات.

- فصل الأعمار المختلفة عن بعضها.

- توفير سبل تجديد الماء وتهويته خاصة فى أوقات الذروة التى ينخفض فيها الأوكسجين الذائب فى الماء.

- استخدام المضادات الحيوية والعقاقير الطبية تحت إشراف بيطرى وإذ لزم الأمر، مع استخدام المطهرات حسب الإرشادات، واستبعاد النافق بعد فحصه بواسطة بيطرى متخصص.

- توفير إمكانات تحليل العلف والماء باستمرار، مع الإلمام بالشروط القياسية للعلف والماء، وإضافة مضادات فطرية للعليقة (كالأحماض العضوية مثلاً) إذا لزم الأمر.

- توفير رجال وأدوات لحراسة والأمن، مع توفير المخازن الصحية، ودورات مياه، ومكاتب، واستراحات للعاملين.

- مسك دفاتر واردات ومصروفات، ودفاتر للصحة والتغذية والتسمين، وتسجيل نمو السمك باستمرار (وخاصة عند الحصاد مع تصنيفه إلى درجات)، ودفاتر للصيانة، وغيرها للعمالة، وذلك لتقييم المزرعة من حيث الإنتاج واقتصادياته.

- وضع خطة قومية للاستثمار فى مجالات الاستزراع السمكى تتضمن الاستزراع البحرى، والتفريخ البحرى، واستزراع الصحراء.

- خلق كوادر فنية إرشادية للاستزراع السمكى من الزراعيين والبيطريين والعلميين والمهندسين.

- إنشاء مدارس بحرية لتخريج حرفيين (مهنيين) للصيد وصيانة عدده، ولإنشاء الأقفاص والأحواض وصيانتها، وإنشاء المفرخات وتصنيعها، ولحفظ السمك وتسويقه.

- زيادة وتشجيع الائتمان والاستثمار فى حقل الاستزراع السمكى.

- تحرير أسعار تسليم الأسماك فى الموانى.

- توفير الجمعيات والاتحادات التعاونية وتشجيعها ودعمها لرعاية فئات العاملين فى هذا الحقل، وتوفير لوازمهم من شباك وقوارب وأقفاص وكراكات وزريعة وأعلاف وإرشاد وتسويق ورعاية بيطرية واجتماعية وائتمانية.[٩،١٠]

## الخلاصة:

وعلى كل الأحوال تؤكد المنظمات الدولية على أن لإحداث أى تغيير أو تطوير أو إصلاح لابد له من رغبة سياسية، وإلا تصير كل هذه التوصيات كالعدم، وهو الواقع بالفعل، فكم من مؤتمر عقد وأوصى وانفض وكأن شيئا لم يكن، فهو كالأذان فى مالطة، أو كالنفخ فى قربة مقطوعة، فقد كتبت فى ذلك منذ ستة عشر سنة ومازلت[١٩،٢٠،٢١،٢٢،٢٣،٢٤،٢٥،٢٦،٢٧،٢٨] وجفت أقلام آخرين، ومات بشر خلاف البشر، ونحن على نفس الحال، وعندما أرجعت النلوث المائى (وكل أنواع التلوث) للتلوث الخلقى (تحسست كل رأس بطحها) فإحلت لمجلس تأديب

لمدة ١٣ شهرا وانبرى النواكس والمنافقون من أقزام شهود الزور من أساتذة الجامعة للابتلاء علىّ كذبا وافتراء وتزويرا، سعيا لإرضاء سادتهم (ربما يرفعون من مناصبهم أو ينالوا رضاهم) ونسوا الله الحق! فخابوا بإذن الله، إذ لا تنفعهم سادتهم يوم الحساب، وانفض السامر فصدر قرار أ٠د/ رئيس الجامعة رقم (٢٠٥) بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٧م ببراءتى مما هو منسوب إلى من خروج على مقتضى التقاليد والقيم الجامعية، وتقديمى شكاوى تحمل معنى التهكم والسخرية من القيادات الجامعية، وعدم تقيدى بما وكل إلىّ من أعمال من رئيس مجلس القسم التابع له على النحو الموضح بأوراق التحقيق تفصيلا والصادر بشأنه قرار السيد أ٠د/ رئيس الجامعة رقم (٢٠٢٨) بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٣م، ولكن كالعادة للأسف لم يحاسب المزورين والمنافقين والأقزام ممن ينتمون إلى الطابو الخامس، فحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، فهل هناك أمل أو رغبة فى تحسين وتطوير؟ أن الله لا يغير ما بقول حتى يغيروا ما بأنفسهم٠

## المراجـــــع (مرتبة حسب ترتيب وردها فى المقال):


١- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (٢٠٠١).
إحصاءات الإنتاج السمكى ٢٠٠٠، وزارة الزراعى واستصلاح الأراضى.

٢- أ.د. إبراهيم سليمان، محمد جابر عامر (٢٠٠٢).
الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية للموارد السمكية فى مصر. ندوة الواقع والتطلعات وكيفية بلوغ المأمول فى إنتاجنا السمكى – المنصورة، (١١ فبراير)، صفحات ٢٢٧ – ٢٣٨.

٣- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد، م. عبد العظيم أحمد عبد الغفار، د. أسماء على الكرداوى (٢٠٠٠).
نحو تفسير أسباب النفوق الجماعى والفجائى المتكرر لأسماك منطقة دمياط، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد (٢٥)، صفحات ١٩٤٧ – ١٩٦٢.

4- Abdelhamid, A.M., A.A. El-Kerdawy, A.A.M. El-Mezaien and H.A. Meshref (1997a). Study on pollution in the western-north region of El-Manzalah lake, Egypt. I- Water quality criteria. J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 22: 1867 – 1875.

5- Abdelhámid, A.M., A.A. El-Kerdawy, A.A.M. El-Mezaien and H.A. Meshref (1997 b). Study on pollution in the western-north region of El-Manzalah lake, Egypt. II- Heavy metals (iron, zinc, lead and cadmium) in water, soil and fish. J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 22: 1877 -- 1885.

6- Abdelhamid, A.M., F.F. Khalil and M.A. Ragab (1996). Survey of aflatoxin and ochratoxin occurrence in some local feeds and foods. Proc. Conf. Foodborne Contamination & Egyptian's Health, Mansoura, Nov. 26 - 27, pp: 43 – 50.

7- Abdelhamid, A.M., F.F. Khalil and M.A. Ragab (1998). Problem of mycotoxins in fish production. Egyptian J. Nutrition and Feeds, 1: 63 – 71.

٨- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩٩).
تلوث الأسماك بالعناصر الثقيلة والسموم الفطرية. الندوة الأولى عن "تلوث المياه وتأثيرها على الأسماك وعلاقتها بصحة الإنسان"، جامعة قناة السويس – الإسماعيلية ٥ مايو.

٩- أ.د. إبراهيم سليمان، محمد جابر عامر (٢٠٠٠).
المعوقات والآفاق المستقبلية. ندوة تنمية الثروة السمكية فى مصر - الأسس والمحددات - المنصورة (٩ مايو)، صفحات ١٣٣ - ١٥٦.
١٠- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (٢٠٠١).
بعض الأضرار (المشاكل) المرتبطة بالاستزراع السمكى. الندوة العلمية عن تنمية الاستزراع السمكى والمصايد فى مصر - جامعة الإسكندرية - سابا باشا - (٢٣ و٢٤ مايو)، مجلة الجديد فى البحوث الزراعية صفحات ٤٧ - ٥٢.
١١- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (٢٠٠٢).
الوضع الراهن للإنتاج السمكى فى مصر. ندوة الواقع والتطلعات وكيفية بلوغ المأمول فى إنتاجنا السمكى، المنصورة، (١١ فبراير)، صفحات ١ - ٣.
12- Abdelhamid, A.M., A.M. El-Mansoura, A.I. Osman and S.M. El-Azab (1999). Mycotoxins as causative for human food poisoning under Egyptian conditions. J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 24: 2751 - 2757.
١٣- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (٢٠٠٠)م
الأسس العلمية لإنتاج الأسماك ورعايتها. الطبعة الثانية - المنصورة.
١٤- د. فكرى الدسوقى شلبى (٢٠٠٠).
دراسة اقتصادية لأثر التلوث البيئى على التنوع البيولوجى بالمصايد السمكية النيلية. ندوة تنمية الثروة السمكية فى مصر - الأسس والمحددات - المنصورة (٩ مايو) صفحات ٢٤٩ - ٣٢٧.
١٥- أ.د. جابر دسوقى إبراهيم حسنين (٢٠٠٢).
المشاكل التى تعترض تنمية وتطوير بحيرة البردويل. ندوة الواقع والتطلعات وكيفية بلوغ المأمول فى إنتاجنا السمكى، المنصورة، (١١ فبراير)، صفحات ٢٧ - ٣٧.
١٦- أ.د. عبد العزيز موسى نور (٢٠٠٢).
مستقبل الإنتاج السمكى فى بحيرة مريوط. ندوة الواقع والتطلعات وكيفية بلوغ المأمول فى إنتاجنا السمكى، المنصورة، (١١ فبراير)، صفحات ٥ - ٢٥.
١٧ - أ.د. جابر دسوقى إبراهيم حسنين (٢٠٠٢).
الوضع الراهن للتوليث بشواطئ شمال سيناء. المؤتمر العلمى الثانى عن التلوث الغذائى وصحة الإنسان المصرى. المنصورة (٢٣، ٢٤ أبريل)، صفحات ٧٩ - ٩١.

١٨- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (٢٠٠٢).
نحو الاستزراع السمكى فى بحيرة السد العالى. المؤتمر العلمى السنوى الأول عن الإنتاج الحيوانى والسمكى. المنصورة (٢٤، ٢٥ سبتمبر) صفحات ١٧٥ - ١٨١.
١٩- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٨٧).
رسالة بريدية . التنمية والبيئة (عدد ٣ - يوليو)، صفحات ٥٢ - ٥٤.
٢٠- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٨٨).
من آثار التلوث المائى زيادة الأوكسجين الممتص من الماء وموت الأسماك. التنمية والبيئة (عدد ١٨ - مارس)، صفحات ٤٨ - ٥١.
٢١- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩١).
الأكل التالف والحمضان ذى القنفد لا ينحضن ولا ينباس. الناس والطب (عدد ١٥ - أغسطس/سبتمبر)، صفحات ١٠ - ١٣.
٢٢- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩٥).
متى تكون الوقاية خير من العلاج؟ الأخبار (٢١ سبتمبر)، صفحة ٤.
٢٣- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩٧).
التنمية فى ظل البلطجة. الشعب (١٨ نوفمبر)، صفحة ٥.
٢٤- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩٨).
رغم مرور ٢٥ يوما بسكويت التلامذة فزورة بلا حل؟ المساء (٦ نوفمبر)، صفحة ٣.
٢٥- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (٢٠٠٠).
تلوث البيئة المائية. ندوة تنمية الثروة السمكية فى مصر - الأسس والمحددات. المنصورة، (٩ مايو)، صفحات ٢٢٥ - ٢٣٣.
٢٦- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (٢٠٠١).
مثلث الخطر الذى يهدد الجامعات المصرية - الأذان فى مالطة. الأهرام (٤ يونيو) صفحة ٢٣.
٢٧- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (٢٠٠٢).
ختام الحصاد المر - الأذان فى مالطة - الأهرام (٢١ يناير) صفحة ٢٥.
٢٨- أ.د. عبد الحميد محمد عبد الحميد (٢٠٠٢).
جامعاتنا تقتحم قضايا المجتمع - الأساتذة والباحثون يتناولون وسائل تنمية الثروة السمكية. الأخبار (٢٧ فبراير) صفحة ٣.

# EGYPTIAN LEGISLATIONS GOVERNING THE FISHERIES IN EGYPT FROM A VIEW POINT OF ENVIRONMENT, ADMINISTRATION AND PRODUCTION

**A.M. Abdelhamid**
Prof. of Animal Nutrition
Head of Animal Production Department, Faculty of Agriculture,
Al-Mansourah University, Al-Mansourah – Egypt.

This is an review article concerned with the criticism of the local legislations in fields of fishing, fish culture and drainage waters and its violations, inconsistencies and its consequences on fish production and retardation of pisciculture development. The author suggested also some means to overcome these damages.